

جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر

الملتقى العلمي الوطني حول:

أهمية التسويق الدولي في تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختراق الأسواق الدولية

يوم 01 جوان 2023

مزارق وردة	صيفور فضيلة	المشاركين في المداخلة
دكتوراه	دكتوراه	الرتبة
تسيير المؤسسات	نقود ومالية	التخصص
أستاذة مؤقتة في جامعة المسيلة	أستاذة مؤقتة في جامعة المسيلة	الوظيفة
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة – الجزائر - مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر		المؤسسة
0665958846	0770 55 74 95	الهاتف
warda.mezreg@univ- msila.dz	<a href="mailto:fadhila.sifour@univ-&lt;br/&gt;msila.dz">fadhila.sifour@univ- msila.dz</a>	العنوان الإلكتروني
المحور الأول: الاطار المفاهيمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التعريف، الخصائص، الأهمية..)		محور المداخلة
مساهمة الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		عنوان المداخلة

#### الملخص

تناولت الدراسة موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمختلف خصائصها وأنواعها، وكيف قامت السلطات الجزائرية باستحداث مجموعة من الآليات والهيكل دعم وترقية هذه المؤسسات بغرض تقديم الدعم المالي خاصة مع عزوف البنوك على منح القروض، وقد تم تسليط الضوء على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، من خلال تحليل مختلف استعمال أدوات حالة من ملاحظة وتحليل مختلف الوثائق المتاحة بالوكالة، وقد توصلت هذه الدراسة الى أن هذه الوكالة قد ساهمت بشكل كبير في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم المشاريع المصغرة للمستثمرين الشباب بهدف توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة وتحقيق استجابة أكبر تسهل من عملية مساهمة هذه الوكالة في التنمية الاقتصادية المرجوة.

## Summary

The study dealt with the issue of small and medium enterprises in Algeria with their various characteristics and types, and how the Algerian authorities developed a set of mechanisms and structures to support and upgrade these institutions in order to provide financial support, especially with the reluctance of banks to grant loans. By analyzing the different use of case tools from the observation and analysis of the various documents available in the agency, this study concluded that this agency has contributed significantly to supporting and financing small and medium enterprises and supporting micro-projects for young investors with the aim of providing jobs, absorbing unemployment and achieving a greater response that facilitates the contribution process This agency in the desired economic development.

**Keywords:** small and medium enterprises, the National Agency for the Management of Microcredit, ANGEM

## مقدمة

تسعى اقتصاديات الدول النامية بشتى السبل إلى مواكبة التطورات الحاصلة في شتى القطاعات الاقتصادية مع مجابهة التحديات الممكنة عن طريق اكتشاف مواطن القوة وتدعيمها، فضلا عن البحث في مواطن الضعف لأجل تقليصه ومن ثم إيجاد الحلول اللازمة لعلاجها، وفي هذا الإطار وأخذاً بالاعتبار التجارب الدولية الناجحة في إنعاش الاقتصاديات بدأ الاهتمام يتجه نحو فئة معينة من المؤسسات يصطلح بتسميتها ب"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، وذلك لما لها من علاقة وتأثير على سيرورة الاقتصاد، والجزائر بوصفها دول نامية يعاني اقتصادها المحلي من تحدي إيجاد مورد بديل للمحروقات، و بالموازاة مع تميز اقتصادها بوفرة الموارد محليا، فقدت سعت للبحث في سبل تطوير اقتصادها بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف برامج تنمية الاقتصاد، وهذا لا يتأتى إلا من خلال توفير مختلف الظروف اللازمة لعمل هذه المؤسسات وكذا سبل الدعم لها وفق إمكانياتها وأهدافها من جهة، وأهداف المصلحة العامة من جهة أخرى، وبناء على ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

**ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر (ANGEM) في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟**

وللإجابة على التساؤل الرئيسي فقد تم تقسيم الدراسة إلى المحاور الآتية:

- المحور الأول: التأسيس المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- المحور الثاني: الهياكل الداعمة لترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.
- المحور الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

## أهمية الدراسة

تبيان وسائل دعم الحكومة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنه توفير المزيد من المعلومات والبيانات حولها هذه الوسائل وآلية الاستفادة منها، ما يفيد هذه المؤسسات في عملية استغلال فرص بيئتها الخارجية لتحقيق أهدافها، وبالمحصلة فإن تحقيق جملة الأهداف الجزئية من شأنه تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد الوطني.

## أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أهمها:

- التطرق لمختلف مفاهيم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.
- تحديد أهم وسائل الدعم التي توفرها الحكومة الجزائرية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- إبراز دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال توصيف وتحليل خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل الدعم التي توفرها الحكومة لها فضلا عن تحليل آلية استفادتها من هذه الوسائل.

## المحور الأول: التأصيل المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

### أولاً: تعريف البنك الدولي

يُميز البنك الدولي عن طريق فرعه المؤسسة الدولية للتمويل ما بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:

- **المؤسسة المصغرة:** وشروطها ان يكون عدد موظفيها اقل من 10 واجمالي أصولها اقل من 100000 دولار امريكي، ونفس الشرط السابق ينطبق على حجم المبيعات السنوية.
- **المؤسسات الصغيرة:** وهي المؤسسات التي تضم اقل من 50 موظف وتبلغ أصولها اقل من 3 مليون دولار امريكي وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.
- **المؤسسات المتوسطة:** ويبلغ عدد موظفيها اقل من 300 موظف اما أصولها فلا تتجاوز 15 مليون دولار امريكي، ونفس الشرط ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

### ثانياً: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري.

حسب المادة الخامسة من القانون التوجيهي رقم 02-17 المؤرخ بتاريخ 10 جانفي 2017 المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فان:<sup>1</sup>

1. المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات.
2. تشغل من واحد إلى مائتين وخمسين شخصا (عدد الأشخاص المستخدمون: العدد الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي).
3. لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري (السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط هي تلك المتعلقة بأخر نشاط محاسبي مقفل، ومجموع الحصيلة هي المتعلقة بأخر نشاط مقفل مدة اثني عشر شهرا).
4. أن تستوي معيار الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدر 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات الأخرى.

### ثانياً: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

للمؤسسات الصغيرة المتوسطة مجموعة من الخصائص والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- صغر الحجم وقلة التخصص في العمل، مما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية، و يمكن أن تكون دولية في ظل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي.
- الضآلة النسبية لرأس مال هذه المؤسسات مما يسهل عملية التمويل خصوصا إذا كان المستحدث أو المستحدثين يمتلكون نصيبا من رأس المال بصورته العينية أو النقدية.
- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم عموما وقلة التخصص وضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغيير درجة ومستوى النشاط أو طبيعته، على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى.
- قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية و الجهوية، تبعا لدرجة و فرة عناصر الإنتاج ومستوى القاعدة الهيكلية.

-دقة الإنتاج و التخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية ومن خلالها تخفيض كلفة الإنتاج.  
-سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

### ثالثا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

- تتضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهميتها الاقتصادية من خلال العناصر التالية:
- المساهمة في التقليل من البطالة بتوفير فرص عمل بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبياً.
  - المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات.
  - تعبئة رؤوس أموال من افراد وجمعيات غير حكومية كام من الممكن ان توجه الى الاستهلاك.
  - الاعتماد على الموارد المحلية والنواتج العرضية للصناعات الكبيرة وبذلك تسهم في الحد من هدر تلك الموارد وتقليل الاستيراد.
  - المساهمة في زيادة الناتج القومي.
  - انها تمثل نسبة كبيرة من مجمل حجم الصناعات في العالم.
  - تؤدي الى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع من خلال الادخار والاستثمار للمساهمة في عملية النمو والتنمية.
- توصف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها المحرك الأساسي للعديد من الاقتصاديات في العالم النامي، حيث تمثل بالمتوسط أكثر من 90% من إجمالي عدد المؤسسات، وتستقطب حوالي 50-60% من إجمالي اليد العاملة على الصعيد الوطني<sup>2</sup>، لذا تشكل هذه المؤسسات مورد مهم يخلق فرص العمل ويساعد على الابتكار الاقتصادي والتجديد الإقليمي<sup>3</sup>، ومصدرا للديناميكية الاقتصادية والمنافسة فهي تحفز روح المبادرة ومشاركة المهارات بحكم تمتعها بوجود جغرافي أوسع من مثيلاتها من المؤسسات الكبيرة فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم أيضا في عملية تحسين توزيع الدخل<sup>4</sup>.
- توصف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها المحرك الأساسي للعديد من الاقتصاديات في العالم النامي، حيث تمثل بالمتوسط أكثر من 90% من إجمالي عدد المؤسسات، وتستقطب حوالي 50-60% من إجمالي اليد العاملة على الصعيد الوطني<sup>5</sup>، لذا تشكل هذه المؤسسات مورد مهم يخلق فرص العمل ويساعد على الابتكار الاقتصادي والتجديد الإقليمي<sup>6</sup>، ومصدرا للديناميكية الاقتصادية والمنافسة فهي تحفز روح المبادرة ومشاركة المهارات بحكم تمتعها بوجود جغرافي أوسع من مثيلاتها من المؤسسات الكبيرة فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم أيضا في عملية تحسين توزيع الدخل<sup>7</sup>.

### رابعا: مراحل تنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرف تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عدة تطورات من الاستقلال إلى الوقت الحالي، يمكن تحديد كل مرحلة زمنية وأهم ما تميزت به، من خلال الآتي: <sup>8</sup>

1. **الفترة (1963-1988):** لم يعط قانون الاستثمار لسنة 1963 الأهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليأتي بعده قانون 1966 الذي دعم التوجه الذي تبنته الجزائر، حيث تم إلزام هذه المؤسسات على الحصول على تصريح من اللجنة الوطنية للاستثمارات لبداية نشاطها واعتبرت آنذاك قطاعا خاصا انتهازيا غير قادر على خلق قيمة في الاقتصاد الوطني.
2. **الفترة (1983-1988):** بدأ الاهتمام بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتوافق أهدافها مع المخططات التنموية الوطنية حسب قانون 1982، ثم إنشاء ديوان توجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمارات

الخاصة عام 1983 بهدف توجيه استثماراتها للمناطق المراد تنميتها فضلا عن تحقيق هدف التكامل بين هذه المؤسسات.

- 3. الفترة (1989-1994):** نتيجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي عاشتها الجزائر التي دفعت الجزائر نحو توجه اقتصاد السوق فقد جاء قانون النقد والقرض لعام 1990 لتدعيم الإصلاحات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم مرسوم ترقية الاستثمار لعام 1993 حيث تم منح الحرية الكاملة للاستثمار والمساواة بين القطاع العام والخاص مع تخفيض معدلات الضريبة وتقليص تدخل الدولة، فضلا عن إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمار ومتابعتها.
- 4. الفترة (2000-الآن):** تم التوسع في فتح المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار دون قيود مع توفير ضمانات (يتم تناولها بالمحور الثالث).

### المحور الثاني: الهياكل الداعمة لترقية وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

**1-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب<sup>9</sup>:** أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، استنادا إلى نص المرسوم التنفيذي رقم: 296/96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996م وتعرف على: "أنها مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة". تستهدف الشباب العاطل عن العمل بين 19 و40 سنة وتقوم على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل في:

- إدماج مشاريع الشباب المستثمر في آليات السوق.
- التمويل الأنسب حسب المنطق الاقتصادي والمالي فيما يخص تقييم الأخطار واتخاذ الآراء لتمويل المشاريع.
- إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة والاستشارة.

**2-الصندوق الوطني للتأمين على البطالة<sup>10</sup>:** تأسس بالمرسوم التنفيذي رقم 94 – 188 المؤرخ في 6 جويلية 1994م، ويعتبر الركيزة الأساسية للمهنيين بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأغراض اقتصادية، تتمثل مهامه في تقديم مساعدات مالية وأخرى مجانية من أجل تقليص خطر البطالة، يوفر المساعدات لإنشاء المؤسسات لكبار السن العاطلين عن العمل بين 30 و50 سنة بالشراكة مع وزارات ومؤسسات الدولة، وكذلك المرافقة في جميع مراحل المشروع.

**3-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار<sup>11</sup>:** أنشأت من خلال الأمر التشريعي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنمية الاستثمار والنظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المندرجة في إطار الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات بالإضافة إلى الحوافز الضريبية وغير الضريبية والجمركية والإعفاء من ضريبة القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع الاستثماري.

### 4-نظام حاضنات الأعمال système d'incubation

يمكن تعريفها على أنها مؤسسة قائمة بذاتها لها كيانها القانوني، تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أولى يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق (سنة أو سنتين)، ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مختلطة.

وقد عرفها المشرع الجزائري<sup>12</sup>: "بأنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي "

#### أ- أنواع أو أجيال حاضنات الأعمال<sup>13</sup>

- **حاضنات الجيل الأول (حاضنات التقنية الأساسية):** تساند هذه الحاضنات المؤسسات التي تعتمد على المعرفة كرأس مال أساسي.
  - **حاضنات الجيل الثاني:** وتضم المؤسسات المعتبرة التقليدية وهي مرتبطة مع الدوائر والهيئات مثل البلديات
  - **حاضنات الجيل الثالث:** هي عبارة عن مراكز تجديد وهي مساحات مستهدفة للمؤسسات التي تقدم الخدمات المتخصصة مثل الدورات الفنية والاستثمارية.
- ب- أهداف الحاضنات:** تساعد الشباب خريجي الجامعات والمعاهد على إقامة مؤسساتهم الخاصة وخلق مشروعات إبداعية والمساعدة في توسعة المشروعات القائمة، مساعدة الباحثين الشباب من الاستفادة من نتائج الأبحاث التي ينفذونها من مرحلة العمل المخبري إلى مرحلة التطبيق العملي بهدف الإنتاج التجاري، مساعدة رواد الأعمال على إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة في مراحل الإقلاع، المساهمة في توطين التكنولوجيا المستوردة ونقلها، الترويج لروح الريادة وتحقيق معدلات نمو عالية للمشروع بالخدمات التي تقدمها الحاضنة.
- ج- الخدمات التي تقدمها الحاضنات:** تقديم مساعدات مالية مباشرة أو التعريف بفرص ومصادر التمويل المتاحة للمؤسسة والقروض والسيولة المالية وجدولتها، تقديم فرص الائتمان التأجيري للألات والمعدات، تقديم المعلومات حول التسجيل وخدمات إدارية مشتركة، عقد دورات تدريبية مكثفة للمؤسسات المحتضنة، مساعدة المؤسسات على إقامة علاقات مع الجهات العالمية واستخدام المخابر والتجهيزات للحصول على الاستشارة العلمية.
- د- الإقامة في الحاضنة:** تمتد مدة إقامة المؤسسة بالحاضنة من 2 إلى 3 سنوات حتى يعطيها القوة الفنية والإدارية وربما حتى المالية علما أن المؤسسة المحتضنة لها كل الاستقلالية سواء المادية أو الإدارية والحاضنة تساعدها على الاستفادة من الخدمات والرعاية التي تعرضها مقابل أجر رمزية للمكان، يصل عدد المقيمين في الحاضنة أحيانا إلى 20 مؤسسة حسب السعة المكانية للحاضنة وطاقمها الإداري.

#### المحور الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

سننظر في هذا المحور إلى دراسة تطبيقية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

**1-تعريف القرض المصغر<sup>14</sup>:** هو سلفة صغيرة الحجم مخصص لاقتناء عتاد بسيط لازم للانطلاق في المشروع ولشراء مواد أولية يتم تسديده على مرحلة قصيرة بغرض ترقية الشغل الحر موجه للمواطنين بدون دخل أو ذوي مداخيل غير مستقرة وللنساء الماكثات في المنزل.

**2-تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر<sup>15</sup>:** تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي عبارة عن هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة وأوكلت مهمة المتابعة العملية لنشاطها إلى وزير التشغيل والتضامن الوطني، تقوم بدعم المؤسسات الصغيرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع.

**3-تنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:** تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لامركزي والذي يتمثل في ستة هيئات مركزية (أربع مديريات وخليتين)، إضافة إلى 49 وكالة ولائية تغطي كافة أرجاء الوطن منها وكالتين على مستوى العاصمة مدعمة 548 خلية مرافقة على مستوى كل دائرة.

#### 4-أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

- ✓ محاربة البطالة والهشاشة: في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النسوة.
- ✓ استقرار سكان الأرياف: في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية، ثقافية، منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل.
- ✓ تنمية روح المقاولنة: عوضا عن الإتكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي وإيجاد ضالتهم.

#### 5-مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

حددت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المهام التالية:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما.
- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي سيحظون بها.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دقاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.
- مساعدة المستفيدين، عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

#### 6-الخدمات التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

##### أولا-الخدمات غير المالية:

- ✓ الاستقبال في أحسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع.
- ✓ مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط.
- ✓ متابعة جوارية جدية، لاستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها.
- ✓ دورات تكوينية لإنشاء و / أو تسيير المؤسسات الجد مصغرة والتربية المالية
- ✓ اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشاركة مع هيئات ومؤسسات المتخصصة والمخولة.
- ✓ معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في إطار القرض المصغر.
- ✓ وضع موقع في الانترنت لإشهار وبيع المنتجات وتبادل الخبرات.

## ثانيا-الخدمات المالية:

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل<sup>16</sup>:

أ-**التمويل الثنائي**: (بين المقترض والوكالة) شريطة أن يكون للمقترض بطاقة حرفي وأن يكون لديه عتاد هو قرض شراء المواد الأولية بقيمة 100000دج بدون فوائد وتصل قيمته إلى 250000 دج على مستوى ولايات الجنوب يتم تسديدها على 36 شهرا بالشكل التالي:

تأجيل التسديد بعد 6 أشهر الأولى بعدها يسدد أقساط السلفة للوكالة كل ثلاثة أشهر مدة ثلاث سنوات.

ب-**التمويل الثلاثي**: (بين المقترض البنك والوكالة) بمساهمة خمس بنوك عمومية شريكة، قرض بقيمة 1000000دج وتصل قيمته 2500000 على مستوى ولايات الجنوب من أجل اقتناء عتاد للإنشاء مؤسسة يقدم كالتالي: المساهمة الشخصية 1 %، قرض من الوكالة بدون فوائد 29 %، قرض بنكي 70 % بالإضافة إلى تسديد قيمة الاشتراك وهي ( 0.5% من قيمة القرض) لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة والتسديد يكون بالشكل التالي:

ثلاث سنوات الأولى معفى من التسديد

السنوات: 4، 5، 6، 7، 8..... يسدد أقساط البنك كل ستة أشهر.

السنوات: 9، 10، 11..... يسدد أقساط السلفة للوكالة كل ثلاثة أشهر.

## 7-صندوق الضمان المشترك للقروض<sup>17</sup>:

صندوق الضمان المشترك للقروض الذي يعتبر ضمان بالنسبة للمقاول والبنك، أنشأته الحكومة للسماح للمؤسسات المالية لاسترداد مستحقاتهم في حالة عدم قدرة المقاول على احترام التزاماتهم في إطار جهاز القرض المصغر.

يجب على كل مقاول الانخراط في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة من أجل ضمان تمويل مشروعه، أنشأ وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 04-16 في 22 جانفي 2004.

### أ-مهام الصندوق

تتمثل مهام صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في ضمان القروض المصغرة الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق للمستفيدين الذين تحصلوا على إعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة يغطي بناء على طلب من البنوك والمؤسسات المالية المعنية المبالغ المستحقة التي لا تزال في أصل الدين والفوائد المستحقة حتى تاريخ إعلان الخسائر التي تتجاوز (85 %).

### ب-المنخرطين في الصندوق

المنخرطون في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة هم: المقاولون في إطار جهاز القرض الذين تحصلوا على الموافقة البنكية، البنوك والمؤسسات المالية الشريكة في جهاز القرض المصغر.

### ج-شروط الانخراط في الصندوق

للانخراط في الصندوق، يجب على المنخرط أن يدفع لصالح الأخير قسط ما يسمى بـ "قسط الانخراط": 0.5 % للمقاولين (paiement en mode flat) و 0.5 % للبنوك والمؤسسات المالية (الدفع السنوي). المقاول ينخرط في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، بعد إشعار الموافقة البنكية انخراطه شرط أساسي لتمويل المشروع، يتم حساب مقدار مساهمة في الصندوق على أساس القرض البنكي الممنوح ومدته، المقاول يشرع في دفع الاشتراك في الحساب المركزي لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

### 8-شروط التأهيل للاستفادة من القرض المصغر

- ✓ بلوغ سن 18 سنة فما فوق.
- ✓ عدم امتلاك دخل أو مدا خيل غير ثابتة وغير منتظمة.
- ✓ إثبات مقر الإقامة.
- ✓ التمتع بمهارة مهنية تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه.
- ✓ عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء نشاط ما.
- ✓ القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تقدر بـ 1 % من الكلفة الإجمالية للنشاط.
- ✓ دفع الاشتراكات لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.
- ✓ الالتزام -حسب جدول زمني محدد-بتسديد القرض للبنك، ومبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة.

### 9-الإعانات والامتيازات 18

#### 1-المرافقة والتمويل

تضمن الوكالة الدعم والنصح والمساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم بالإضافة إلى منح قرض بنكي بدون فوائد ومنح سلفة بدون فوائد.

#### 2-الامتيازات الجبائية:

- ✓ إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات.
- ✓ إعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات.
- ✓ تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية.
- ✓ إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون.
- ✓ يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء.
- ✓ خفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كالتالي:
  - السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70%.

- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50٪
  - السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25٪
- تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5٪.

وفيما يلي نقدم إحصائيات منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 31 أوت 2017

الجدول رقم(01): يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس

جنس المستفيد	العدد	النسبة (%)
نساء	578711	63,25%
رجال	336340	36,75%
المجموع	915051	100,00%

المصدر: اعتمادا على الموقع الرسمي

لوكالة تسيير القرض المصغر [www.angem.dz](http://www.angem.dz) تاريخ الإطلاع: 22/05/2023 على الساعة 21:15

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب القروض المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تستحوذ عليها فئة الإناث على غرار فئة الذكور، وهو ما يفسر زيادة الوعي لدى النساء في المقاولات النسوية وتوجه فكرهن لاستحداث مشاريع اقتصادية نسوية.

الجدول رقم(02): يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

قطاع الأنشطة	عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)
الزراعة	123715	13,52%
الصناعة الصغيرة	361171	39,47%
البناء والأشغال العمومية	81531	8,91%
الخدمات	180997	19,78%
الصناعة التقليدية	161140	17,61%
تجارة	5582	0,61%
الصيد البحري	915	0,10%
المجموع	915051	100%

المصدر: نفس المرجع السابق [www.angem.dz](http://www.angem.dz) تاريخ الإطلاع: 22/05/2023 على الساعة 21:15

يلاحظ من الجدول أعلاه أن توزيع المشاريع الممولة حسب القطاعات، حيث سيطر قطاع الصناعات الصغيرة بنسبة 39.47% ثم تليها كل من الخدمات بنسبة 19.78% والصناعة التقليدية 17.61% أما نسبة تمويل قطاع الصيد البحري فهي شبه معدومة.

ويفسر استحواد قطاع الصناعات الصغيرة والخدمات والصناعة التقليدية للقروض الممنوحة على باقي القطاعات لتوجه أصحاب هذه القطاعات للأنشطة التي تحقق عائد سريع كالنقل والحرف والتي لا تحتاج إلى جهد ومخاطرة كبيرين.

#### الجدول رقم (03): يوضح توزيع القروض حسب نمط التمويل

برامج التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة حسب برامج (%)
عدد القروض بدون فوائد لشراء المواد الأولية	836996	91,46%
عدد القروض بدون فوائد لإنشاء مشروع	78055	8,54 %
المجموع	915051	100%

المصدر: نفس المرجع السابق [www.angem.dz](http://www.angem.dz) تاريخ الاطلاع: 2023/05/22 على الساعة 21:15

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة توزيع القروض بدون فوائد لشراء المواد الأولية 91.46% مقارنة بنسبة توزيع القروض لإنشاء مشاريع 8.54% وهذا راجع للخوف من عدم تسديد أقساط البنك أو عدم رغبة التعامل مع البنوك من الجانب الديني.

#### الجدول رقم (04): يوضح توزيع القروض حسب الشريحة العمرية

الشريحة العمرية	العدد	النسبة
18-29 سنة	325392	35,56 %
30-39 سنة	285862	31,24 %
40-49 سنة	170199	18,60 %
50-59 سنة	95989	10,49 %
فما فوق 60 سنة	37609	4,11 %
المجموع	915051	100%

المصدر: نفس المرجع السابق [www.angem.dz](http://www.angem.dz) تاريخ الطلاع: 2023/05/22 على الساعة 21:15

نلاحظ أن فئة الشباب هي التي تستحوذ على النسبة الأكبر لتوزيع القروض

الجدول رقم (05): يوضح حصيلة التمويل للفئات الخاصة

الفئات	التمويل		
	رجال	نساء	المجموع
الأشخاص ذوي إعاقة	1102	628	1730
المحبوسين المفرج عنهم	1919	69	1988
ضحايا المأساة الوطنية	229	175	404
المرشحين للهجرة غير الشرعية	86	9	95
الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ السيدا	4	63	67
المهاجرين غير الشرعيين عائدين	—	—	—
المجموع	3340	944	4284

المصدر: نفس المرجع السابق [www.angem.dz](http://www.angem.dz) تاريخ الاطلاع: 2023/05/22 على الساعة 21:15

نلاحظ من الجدول أنه بالنسبة للرجال الفئات التي استفادت من التمويل بنسب أكبر هي فئة المحبوسين المفرج عنهم وفئة الأشخاص ذوي الإعاقة وضحايا المأساة الوطنية أما بالنسبة للنساء فالفئات المستفيدة هي ذوي الإعاقة وضحايا المأساة الوطنية.

الجدول رقم(07): يوضح حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة إلى غاية 2023/03/31

عدد المستفيدين	الأنشطة المنجزة
132 746	التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة
121 818	التكوين في مجال التعليم المالي العام
1 946	التكوين حسب برنامج (GET AHEAD)
5 846	مواضيع عامة متعلقة بإنشاء وتسيير نشاط
262 356	العدد الإجمالي للمقاولين المكونين
104 563	اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية
39 626	صالونات عرض/ بيع
406 545	العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية

المصدر: نفس المرجع السابق [www.angem.dz](http://www.angem.dz) تاريخ الاطلاع: 2023/05/22 على الساعة 21:15

نلاحظ أن وكالة angem تقدم خدمات غير مالية حيث بلغ عدد المستفيدين المكونين في المالية والتسيير 262356 وعدد المستفيدين من الاختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية 104563.

## الخاتمة

ان نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفعاليتها وديناميكتها، مرتبط ارتباطا وثيقا بالجهود المبذولة من قبل السلطات الحكومية لدعمها وتمييزها، حيث تضمن التشريع الجزائري إيضاحات مهمة حول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة فيما يخص مفهومها وأساس تصنيفها، وهو ما يساعد في عملية تحديد القوانين الخاضعة لها، وتعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من بين الحلول الاستراتيجية التي وضعتها الحكومة لتغطية الاحتياجات التمويلية لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال تطرقنا لدراسة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في أرض الواقع توصلنا إلى النتائج:

- نظرا لصعوبة الحصول على التمويل من البنوك بالنسبة لأصحاب المشاريع الصغيرة أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للتكفل بهذا التمويل بشكل تنائي أو ثلاثي مثل النساء الماكثات في البيوت.
- يعتبر كل من قطاع الصناعات الصغيرة والخدمات المسيطران على المشاريع الممولة من طرف الوكالة كذلك بالنسبة لفئة الشباب.
- نسبة إقبال الشاب الجزائري على العمل الخاص تبقى ضئيلة خاصة خريجي الجامعات حيث يتوجه معظمهم للبحث عن وظائف مستقرة أكثر.

## توصيات الدراسة

إذا كانت الحكومة الجزائرية قد وفرت العديد من الوسائل التي ان أحسن استخدامها فيمكن توسيع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، عن طريق:

1. توسيع وسائل الدعم كميا ونوعيا اتجاه المشاريع التي أثبتت نجاحها وإعادة النظر في تدعيم المشاريع المتعثرة.
2. تفعيل مراقبة المشاريع بشكل مستمر لضمان ديمومتها.
3. الحرص على أن يكون الدعم مستديما دون اقتصاره على فترة زمنية محدودة على أن لا يكون ذلك على حساب المصلحة العامة للاقتصاد.
4. توفير امتيازات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناجحة وتحويلها إلى مؤسسات كبيرة ذات ثقل في الاقتصاد الوطني.
5. الحرص على أن يكون الدعم منصبا على القطاع الصناعي والزراعي بما يتلاءم وأولويات التنمية في الجزائر.
6. توسيع الدعم ليشتمل على إقامة شراكات مع مؤسسات صغيرة ومتوسطة أجنبية لتطوير إمكانياتها وتسهيل دخولها للأسواق الأجنبية ومن ثم تسهيل حصولها على العملة الصعبة.

<sup>1</sup> المادة 05 من القانون رقم 02-17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق لـ: 10 جانفي 2017م المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 65، المؤرخة 12 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق لـ: 11 جانفي 2017م، ص05.

<sup>2</sup> Joanne Ciulla, Laura J. Spence, The International Society of Business, Economics, and Ethics Book Series, Springer Publishing, United Kingdom, 2010, P13.

<sup>3</sup> Kenneth Dyson, Small and Medium Sized Enterprises, Published by Routledge, New York, USA, 2005, P05.

<sup>4</sup> Globalization of Production and the Competitiveness of Smalland Medium-sized Enterprises in Asia and the Pacific: Trends and Prospects, United Nations publication, Thailand, 2009, P01.

<sup>5</sup> Joanne Ciulla, Laura J. Spence, The International Society of Business, Economics, and Ethics Book Series, Springer Publishing, United Kingdom, 2010, P13.

<sup>6</sup> Kenneth Dyson, Small and Medium Sized Enterprises, Published by Routledge, New York, USA, 2005, P05.

<sup>7</sup> Globalization of Production and the Competitiveness of Smalland Medium-sized Enterprises in Asia and the Pacific: Trends and Prospects, United Nations publication, Thailand, 2009, P01.

<sup>8</sup> عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص13-15 (بتصرف).

<sup>9</sup> الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم الشباب [www.anseg.org.dz](http://www.anseg.org.dz)، تاريخ الاطلاع: 2023/05/20 على الساعة 20:19

<sup>10</sup> الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة [www.cnac.dz](http://www.cnac.dz) تاريخ الاطلاع: 2023/05/20 على الساعة 20:19

<sup>11</sup> الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار [www.andi.dz](http://www.andi.dz) تاريخ الاطلاع: 2023/05/20 على الساعة 20:19

<sup>12</sup> دليلة حضري، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات شمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2005، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، الشلف، 2007، ص173

<sup>13</sup> : رحيم حسين، التجديد التكنولوجي كمدخل استراتيجي لدعم القدرة التنافسية الجزائرية حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ملتقى دولي حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط، بسكرة 29 أكتوبر، 2002، ص53

<sup>14</sup> المرسوم الرئاسي رقم 04-13 الجريدة الرسمية، المؤرخ في 2004/1/22 المتعلق بجهاز القرض المصغر، العدد 06، ص03

<sup>15</sup> المرسوم التنفيذي رقم 04-14 الجريدة الرسمية، الصادرة في 25 جانفي 2004، العدد 06، ص8

<sup>16</sup> من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مسلمة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

<sup>17</sup> نفس المرجع السابق

<sup>18</sup> من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مسلمة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر